

قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٤

يربط حساب ختامى موازنة صندوق أراضى الاستصلاح عن

السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

باسم الشعب

(رئيس الجمهورية)

أقر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية لصندوق أراضى الاستصلاح عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٣٣١٣٣٩٩٩ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وثلاثون مليونا ومائة وثلاثة وثلاثون ألفا وتسعمائة وتسعة وتسعون جنديها (غير) وذلك وفقا لما يلى :

ألا : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٥٤٦٦٦٥٢ جنيها (فقط وقدره خمسة عشر مليونا وأربعمائة وستة وستون ألفا وستمائة وثلاثة وخمسون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ٤٠٦٨٩٤ جنيها .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٥٠٥٩٧٥٩ جنيها .

انيا : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٧٦٦٧٣٤٦ جنيها (فقط وقدره سبعة عشر مليونا وستمائة وسبعة وستون ألفا وثلاثمائة وستة وأربعون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٤٣٤٨٨ جنيها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ١٧٥٢٣٨٥٨ جنيها .

ثالثا : الإيرادات الجارية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٥٤٦٦٦٥٣ جنيها (فقط وقدره خمسة عشر مليونا وأربعمائة وستة وستون ألفا وستمائة وثلاثة وخمسون جنيها لا غير) .

رابعا : الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٧٦٦٧٢٤٦ جنيها (فقط وقدره سبعة عشر مليونا وستمائة وسبعة وستون ألفا وثلاثمائة وستة وأربعون جنيها لا غير) بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

تعديل اعتمادات الباب الأول الأجرور بموازنة صندوق أراضى الاستصلاح عن لسنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٤١٢١٤ جنيها (فقط وقدره واحد وأربعون ألفا ومائتان وأربعة عشر جنيها لا غير) وذلك لمواجهة الزيادات التى وقعت بالباب مقابل خفض مماثل بالباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية (فائض مرحل) وفقا لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للصندوق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ .

الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م .

(حسنى مبارك)